وتخبأ الاسلحة . ٣ ـ توقيف ومعاقبة مرتكبي المجزرة والمحرضين عليها ، المعروفين من الهيئات الشعبية وأجهزة الامن المختصة . ٤ ـ طرد وزيري حزب الكتائب من الحكومة . ٥ ـ مقاطعة حزب الكتائب وطنيا وسياسيا . ٦ ـ حل حزب الكتائب وتصفية منظمته العسكرية ومصادرة أمواله واسلحته . ٧ ـ التضامن الكامل مع المقاومة الفلسطينية في وجه جميع اعدائها . ٨ ـ دعوة القيادات الوطنية المسيحية الى ممارسة دورها القيادي في خدمة الوطن ، وحمايته ، بمنع حزب الفتنة الفاشي المتواطىء مع الصهيونية من الاستمرار في ادعاء تمثيل الرأي العام المسيحي ... ».

على الرغم من ان حركة المقاومة ومعها القوى التقدمية حرصت على اعطاء المعركة طابعا وطنيا موجها ضد الكتائب وحدها ، الا انه جرت محاولات من الكتائب لجر المعركة الى النطاق الطائفي ، فقد عقد اجتماع في جونية حصر في اطار طائفي دعا فيه المجتمعون الى « تخطي الخلافات السياسية والانقسامات الحزبية وحشد الطاقات المادية والمعنوية في اطار كسرواني ـ فتوحي موحد لخدمة لبنان » ، وصدر عن الاجتماع بيان بتوقيع « الحركة الوطنية الكسروانية » جاء فيه انه تألفت لجنة من ابناء كسروان لدعم « الجبهة بالاسلحة والذخيرة والدم والمال والطعام ووسائل النقل وغيرها » وايواء اللبنانيين « الذين تشردوا في وطنهم » . وقال البيان « ان القضية لم تعد قضية فلسطين انما أصبحت قضية لبنان في ضوء احتلال الفلسطينيين لسيادة لبنان » . غير ان ثمة جهودا بذلت ساعية الى كبت النزعات الطائفية ، ومن تلك الاجتماع الذي عقده ممثلون عن المجلس الاسلامي والرابطة المارونية وحزب الهيئة الوطنية والذي تقرر فيه : « يشجب المجتمعون الحوادث الدامية التي ذهب ضحيتها الابرياء ويطالبون السلطة بتحمل مسؤولياتها والقبض على الفاعلين وتطبيق القانون بحق الجميع . يشدد المجتمعون على الطابع الحصري لهذه الحوادث المؤسفة التي لا يمكن ان تمس وحدة اللبنانيين وتلاحمهم وحرصهم الكامل على القضية الفلسطينية الحقة . كما يحذر المجتمعون اللبنانيين جميعا من كل دس طائفي قد يتعرضون له ... » . كذلك صدر عن امانة سر تجمع « المسيحيين الملتزمين » بيان أعلن انه « بعد المجزرة الدموية الرهيبة التي ذهب ضحيتها العديد من الاخوة الفلسطينيين ومن بينهم النساء والاطفال ، لا بد لنا ... الا ان نعلن استنكارنا الشديد لهذه المكيدة التي دبرتها قوى حزب الكتائب الطائفي » .

بالنسبة للمساعي المبذولة لوقف القتال ، استمر السيد محمود رياض في جهوده واتصالاته ، وكانت جهود التوسط منصبة جميعا على ان تقوم الكتائب بتسليم المطلوبين الى السلطة . وفي هذا الصدد استدعى السيد سليمان فرنجية ، رئيس الجمهورية ، رئيس حزب الكتائب واجتمع به وبحث معه في ترتيبات تسليم المطلوبين وبحث الرئيس في الموضوع نفسه مع وزير الدفاع وقائد الجيش وذلك في اطار المساعي المبذولة لتهدئة الاوضاع . وقد استمرت المساعي بالاضافة الى الضغوطات التي مورست من خلال عمليات العنف من قيام الكتائب بتسليم اثنين من المطلوبين . ففي الساعة الاولى والنصف بعد منتصف الليل اذاع السيد رشيد الصلح بيانا قال فيه « قرابة الساعة الحادية عشرة ليلا اتصل بي الشيخ بيار الجميل وابلغني انه نزولا عند رغبة فخامة رئيس الجمهورية سيسلم قوات الامن اثنين من المطلوبين في الحادثة المؤسفة ... وقد تسلمت قوات الامن المسؤولة المطلوبين الاثنين وهما مازون شيتي وحنا أمين عون » . وقد علقت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) على البيان بـ « ان تسلم الدولة المسؤولين عن المجزرة الدموية التي نفذها حزب الكتائب ضد المواطنين الفلسطينيين المدنيين الابرياء هو أمر سيساعد كثيرا على تهدئة الاوضاع وقطع دابر الذين كانوا دائما وراء التصعيد لدفع لبنان الى الفتنة خدمة للعدو الامبريالي والصهيوني » .

اليوم الرابع ـ ١٧ نيسان : شهد اليوم تصعيدا في أعمال العنف خصوصا في الدكوانة وتل الزعتر ، وقد استعملت في الاشتباكات المدفعية والصواريخ وسقط قتلى وجرحى كثيرون . وقد وزعت « وفا » تعليقا لمحررها السياسي جاء فيه انه « لم يكن امام قيادة مليشيا الثورة من خيار سوى الرد القاسي ... وبالفعل قامت قوات مليشيا الثورة وحدها ، خلال الايام الثلاثة الماضية، بحملات تأديبية محدودة في كل المناطق الكتائبية ». وبالاضافة الى بيروت